



تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي

إعداد

د. أحمد الكواز

العدد

(40)

العدد
٤٠

سلسلة الخبراء:

سلسلة تنمية تهدف إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم قضايا التنمية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات علمية دورية وغير دورية يقوم بتنظيمها المعهد. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آمليين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع تلك القضايا في الدول العربية.

سلسلة الخبراء
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي

إعداد

د. أحمد الكواز

إبريل 2011

العدد (40)

المحتويات

5 تقديم
6 أولاً: مقدمة وخلفية النمط الريعي للاقتصادات الخليجية العربية
8 ثانياً: السكان وسوق العمل
13 ثالثاً: مصادر النمو الصناعي والتجربة التنموية
21 رابعاً: أداء التنمية البشرية
22 خامساً: استنتاجات
22 سادساً: ملخص المناقشات
25 المصادر

تقديم

لقد خطت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خطوات حثيثة نحو التطور الاقتصادي والاجتماعي، منذ ستينات وسبعينات القرن الماضي. كان ذلك على المستوى الاقتصادي، من حيث العمل على تنويع مصادر الدخل محلياً ودولياً، أو على المستوى الاجتماعي من حيث الاهتمام بالتعليم والصحة وأنظمة الرفاه الاجتماعي. ورغم بعض أوجه التشابه بين دول المجلس من حيث الاعتماد على مورد طبيعي ناضب، النفط والغاز الطبيعي، إلا أنها تتسم بخصائص أخرى قد لا تكون متشابهة، وذلك من حيث السكان، وأهمية المورد الطبيعي في الصادرات، وفي عوائد الموازنة العامة للدولة، وفي أهمية أنشطة الصناعات التحويلية، وفي خصائص سوق العمل ومدى أهمية العمالة الوافدة، ودرجة التنوع في مصادر الدخل غير النفطي، وغيرها. إلا أن دول المجلس تتصف، من ناحية أخرى، في تشابه درجة انفتاحها على العالم الخارجي، وبالتالي تشابه درجة تعرضها للصدمات الخارجية، وتواضع أهمية الصادرات غير النفطية.

ولعل أهم ما يميز دول المجلس اشتراكها في الصفات التي تميز الاقتصادات الريعية من حيث ضعف توجه الموارد للأنشطة غير القابلة للتجارة، المنتجات الموجهة للسوق المحلي، وتضخم قطاع الخدمات بالعمالة، واتجاه سعر الصرف الحقيقي للارتفاع النسبي، وتواضع العبء الضريبي، وغيرها من الخصائص المرتبطة بالاقتصاد الريعي. لذا فإن هذه الدول، ومنذ نيل استقلالها السياسي، قد حاولت سواء بشكل منفرد، أو من خلال الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس المعلنه في عام 1981، أن تخفف من الصفة الريعية للاقتصاد، سواء من خلال الخطط أو السياسات الاقتصادية، أو بالاعتماد على الدور الحكومي، بتحفيز القطاع الخاص للعمل ضمن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المعلنه.

لذا فإن هذا العدد من سلسلة الخبراء يحاول إلقاء الضوء على بعض خصائص الاقتصاد الريعي في دول المجلس، وتقييم أهم التطورات الاقتصادية والاجتماعية ممثلة بالسكان والعمالة، وبمحاولات تنويع مصادر الدخل اعتماداً على تنمية الأنشطة الصناعية التحويلية، وتنويع الصادرات، وكذلك الإشارة إلى أوضاع دول المجلس في ما يخص التنمية البشرية معبراً عنها بالأداء الصحي والتعليمي، بالإضافة إلى متوسط دخل الفرد. ولا بد من الإشارة هنا، إلى أنه رغم وجود العديد من الاختلالات الهيكلية باقتصادات دول المجلس، إلا أنها قد حققت، خلال العقود الأربعة أو الخمسة الماضية، العديد من الإنجازات سواء على مستوى الرفاه الاقتصادي معبراً عنه بنصيب الفرد من الدخل، أو الرفاه الاجتماعي معبراً عنه بالخدمات الصحية والتعليمية المقدمة لمواطني دول المجلس، أو المشاركة السياسية معبراً عنها بتوسيع الحريات السياسية.

المدير العام

أولاً: مقدمة وخلفية النمط الريعي للاقتصادات الخليجية العربية

من الخصائص المهمة التي يتميز بها نمط التنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي كونها تعتمد على دخل ريعي ناجم عن استغلال موارد طبيعية بتكلفة قليلة مقابل عوائد مرتفعة جداً (يمثل الفارق ما بين الاثني ريعاً اقتصادياً). وقد ترتب على الدخل الريعي، وبقدر تعلق الأمر بالإدارة الاقتصادية، بروز ظاهرة ما يسمى بالمرض الهولندي. ويترتب على هذا المرض تحويل الموارد من القطاعات القابلة للتجارة (الزراعية والصناعية أساساً) إلى الأنشطة المرتبطة بالموارد الطبيعية، كما يترتب عليه زيادة سعر الصرف الحقيقي وبشكل يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية التصديرية للمنتجات السلعية والخدمية غير المرتبطة بهذه الموارد. بالإضافة إلى بروز ظاهرة تضخم القطاعات الخدمية بفعل تملك الدولة للعوائد الريعية والاتجاه نحو زيادة البيروقراطية، بالإضافة إلى تآكل تنافسية الأنشطة غير الريعية وضعف قدرتها على استيعاب العمالة، ولجؤها إلى القطاع الخدمي. ومن الخصائص الأخرى المميزة لنمط التنمية في هذه الدول، أن العوائد الريعية هي أشبه ما تكون بالعوائد بدون مقابل⁽¹⁾ والتي تمارس تأثير المضاعف على بقية الاقتصاد من خلال ما يسمى بـ "المضاعف الريعي"⁽²⁾ (Beblawi and Lucinni, 1987)، الذي يتركز أثره أساساً في زيادة الواردات، بدلاً من زيادة الإنفاق محلياً (كما هو الحال مع آلية عمل المضاعف الكينزي)⁽³⁾.

وقد انعكست الطبيعة الريعية لاقتصادات دول المجلس على سلوك العديد من المتغيرات الاقتصادية. فبالإضافة إلى الهيمنة التقليدية لقطاع الموارد الطبيعية على الاقتصاد (وصلت مساهمة القطاع الاستخراجي إلى أعلى مستوى في حالة دولة قطر 61%، وأقل مستوى في حالة مملكة البحرين، 29% في عام 2008، مقابل 58.6%، و 28.5%، على التوالي في عام 1980). في حين انعكست هذه الطبيعة الريعية على اختلال الحساب الجاري، التوازن الخارجي، في دول المجلس (حيث وصلت أعلى حصة لمساهمة الصادرات الاستخراجية إلى إجمالي الصادرات في حالة دولة الكويت 94.6%، وأقل مساهمة في حالة دولة الإمارات 48.5% في عام 2008، يقابلها، على التوالي، 90.6%، و 41.7% في عام 1980). كما انعكست في خلل الموازنة العامة، (التوازن الداخلي)، من خلال هيمنة الإيرادات المرتبطة بالقطاعات الاستخراجية، حيث مثلت أعلى حصة في حالة دولة الكويت، 93.1%، وأقل حصة في حالة مملكة البحرين 2.2% لكونها دولة غير نفطية أساساً، ثم قطر 57.3%، لعام 1980، (Kubrusi, 1984؛ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2010، صندوق النقد العربي وآخرون، 2001). وفي ظل تنامي دور الخدمات الحكومية في استيعاب العمالة المحلية (وصلت هذه النسبة من إجمالي العاملين في القطاع الحكومي إلى 94.7% في السعودية، والكويت 74%، وعمان 85.4%، وقطر 42.1%، محسوبة من مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2010) وضمان التوظيف في هذه الأنشطة الخدمية، لم يعد

هناك من حافظ للعمل في الأنشطة الحقيقية مثل الصناعات التحويلية، والزراعية، والتشييد والبناء، وبالتالي تنامي ظاهرة العمالة الوافدة، وأصبحت تتصف بالعرض المرن لتوفير حاجة القطاع الخاص. وقد انعكس ذلك على تنامي قيم تحويلات العاملين، حيث وصلت نسبة هذه التحويلات من الصادرات النفطية إلى أعلى نسبة في حالة المملكة العربية السعودية لتصل إلى 16.0%، وإلى 14.8% في الإمارات، وإلى 6.1% في الكويت في عام 2009 (صندوق النقد العربي، مؤسسة النقد السعودي، بنك الكويت المركزي، وOPEC, 2009). كما انعكست ظاهرة الريعية على سلوك سعر الصرف الحقيقي، الذي يتصف في الدول الريعية ومن خلال آلية المرض الهولندي بالاتجاه نحو الارتفاع. حيث ارتفع الرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي الفعّال في دولة قطر بنسبة 6% في عام 2005 و 8.1% في عام 2006، وبنسبة 13.5% في عام 2009 (IMF, Qatar, 2011)، في حين ارتفع هذا الرقم سنوياً، في حالة الكويت بنسبة 2.1%، ولتصل نسبة الزيادة إلى 8.4% في عام 2008 (IMF, Kuwait, 2010) في حين وصلت قيمة الرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي في الإمارات في عام 2005 إلى 93.4 (سنة الأساس = 2000) إلى 105 في عام 2008 (IMF, Emirates, 2010).

ومن المعالم الأخرى للظاهرة الريعية وعملها من خلال المرض الهولندي هي تلك المرتبطة بدور القطاع الخاص غير النفطي، الذي يتسم بمحدودية التأثير. حيث تبلغ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بدولة الكويت في حدود (25%)، وفي المملكة العربية السعودية في حدود (42%) كمتوسط خلال الفترة 1996-2001 (IMF, 2005). حيث يساهم هذا الدور المتواضع في تقاوم الأداء الاقتصادي لدول المجلس المتسق مع الدورة التجارية (رواج - كساد): فعند انخفاض أسعار النفط هناك عدد قليل من القطاعات الاقتصادية الخاصة التي يمكن الاعتماد عليها لامتناس الصدمة الخارجية (انخفاض أسعار النفط مثلاً). ويمكن تعقب أداء دول المجلس المتسق مع الدورة الاقتصادية من خلال تعقب نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، الذي يعكس تقلبات التفاوتات بشكل واضح جداً، الأمر الذي يصعب من قرارات المخططين والمستثمرين. فقد شهد نمو الناتج الحقيقي تقلباً واضحاً، حيث وصل إلى 0.6% خلال الفترة 1980-1991، ارتفع بعدها ليصل إلى 3.8% خلال الفترة 1991-2000، ووصل إلى 5.4% خلال الفترة 2001-2007 (IMF, 2008). علماً بأن الانحراف المعياري لمتوسط معدلات نمو مجلس التعاون يعادل تقريباً ضعف ذلك الخاص بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (4.6 و 2.3 تبعاً) خلال الفترة 1980-2007. الأمر الذي يوضح أهمية تنوع الاقتصاد في الاستقرار النسبي لمعدلات النمو (WDI web site).

وفي إطار النمط الريعي السائد في اقتصادات الدول الخليجية، تهدف هذه الورقة إلى استعراض أهم مظاهر الخلل التي تعاني منها هذه المجموعة من الدول. وتشتمل بقية الورقة على أربعة أقسام تتناول على التوالي السكان وسوق العمل، ومصادر النمو الصناعي، والتنمية البشرية واستنتاجات.

ثانياً: السكان وسوق العمل

اتسم عدد سكان دول مجلس التعاون بمعدل نمو سكاني مرتفع، حيث وصل في عام 2008 إلى 3.4%، سبقه خلال الخمس سنوات السابقة معدل نمو بلغ بالمتوسط 4.0%. وتغذى هذه الزيادة في النمو أساساً إلى تدفقات العمالة الوافدة من الخارج، خاصة في قطاع التشييد الذي يتصف بكثافة العمالة. وتتوقع وحدة المعلومات الاقتصادية بمجلة الاقتصادي البريطانية أن يصل معدل النمو السنوي للفترة 2009 و 2020 إلى 2.6% وفي ظل زيادة سكانية من 39.6 مليون في عام 2008 إلى 53.4 مليون في عام 2020 (EIU, 2009). ويترتب على هذه الزيادات السكانية الحاجة المتزايدة لاستثمارات عينية وبنى أساسية، ولإستثمارات في الخدمات، الأمر الذي سيضع ضغوطاً إضافية على الموازنة العامة للدولة، خاصة في حالة تدهور العوائد النفطية. ويتصف سكان دول المجلس بتحيز توطنهم نحو الحضر، الأمر الذي دعا بعض الحكومات الخليجية للتوسع في المدن الاقتصادية، كما هو عليه الحال في المملكة العربية السعودية.

أما في ما يخص دور العمالة الوافدة في إطار النمو الحالي والمستقبلي للسكان في دول المجلس، فإنه من المحتمل أن يقل بعد إنجاز مشروعات التشييد الكبرى، إلا أن هناك احتمالاً باستمرار الطلب على العمالة الرخيصة اللازمة للأنشطة السياحية، ولتوفير الخدمات المنزلية، وذلك لانخفاض أجور العمالة الوافدة في هذين النشاطين (ويشابه هذا الحال حالة سنغافورة التي خفضت الطلب على العمالة الوافدة، إلا أنها بقيت مرتفعة في القطاعات التي لا يرغب المواطنون بالعمل فيها أو/تواضع أجورها بالنسبة للمواطنين). وعموماً فإن أهمية تدفقات العمالة الوافدة في النمو السكاني في دول المجلس تمثل محمداً رئيسياً في تحديد مسارات هذا النمو. ويعتمد هذا النمو، وبشكل كبير، على السياسات الحكومية وخاصة تصوراتها الخاصة بالمزيد من العمالة للدخل أو المزيد من لجنة العمالة (تكويت، وبحرنة، وسعودة،... الخ العمالة). كما أن نمط أولويات الإنفاق الحكومي سيساهم هو الآخر بالتأثير على تركيبة الاقتصاد ومحتواه من العمالة. وعموماً فإن دول المجلس الأقل سكاناً نسبياً تبتعد عن الصناعات التحويلية والتشييدية كثيفة العمل، وتوجه أكثر نحو الصناعات ذات المحتوى المعرفي والمعلوماتي. في حين تتجه الدول ذات الكثافة السكانية الأكبر نحو الصناعات التحويلية.

أما في ما يخص الهيكل العمري للسكان في دول المجلس، فيصل إلى اعتباره هيكلاً عمرياً شاباً (الأغلبية العمرية ضمن الفئة العمرية 15 - 49 سنة، أنظر الجدول رقم 1). ووفقاً للمعلومات المتاحة لعام 2008، وعلى مستوى دول المجلس فإن نسبة من هم في سن العمل (15 - 64 سنة) تمثل حوالي 50.1%، يليها من هم ضمن الفئة العمرية المعالة (0 - 14 سنة)، والتي تمثل 19.6% (الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، 2010).

جدول رقم (1) نمط التوزيع العمري للسكان في دول مجلس التعاون (%)

الكويت		قطر		عمان		السعودية		البحرين		الإمارات		الفئة
2008	1981	2008	1981	2008	1981	2008	1981	2008	1981	2008	1981	
26.1	39.6	14.7	36.8	27.8	غ.م	32.2	46.7	20.2	32.9	19.1	28.2	تحت 15 سنة
65.0	55.4	77.4	56.4	67.6	غ.م	49.2	42.3	68.8	58.4	74.4	64.5	ما بين 15-49
8.9	5.0	7.9	6.9	4.6	غ.م	18.6	11.1	11.0	8.7	6.5	7.3	50 وأكثر
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

غ.م: إحصاءات غير متوفرة.

المصدر: محسوبة من: مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2010 لعام 2008.

ماخوذة من: Kubursi, 1984 لعام 1981.

وفي ظل اتجاه معدل المواليد للانخفاض في دول المجلس (بعد أن كان معدل المواليد لدول المجلس 36.8 لكل ألف من السكان في عام 1980 إنخفض المتوسط ليصل إلى 17.8% في عام 2009 (WDI web site)، واتجاه معدل الوفيات للانخفاض (من متوسط لدول المجلس بلغ 6.6 لكل ألف من السكان في عام 1980 إلى 2.6 في عام 2009، Ibid). وكذلك انخفاض معدل الخصوبة (بعد أن كان المتوسط 5.8 لكل ألف امرأة في عام 1980 أصبح 2.3 في عام 2009، Ibid). ويجب ربط هذه الاتجاهات مع اتجاه زيادة التعليم، خاصة بالنسبة للنساء، والوعي بالتخطيط الأسري. حيث أظهرت دراسات للعوامل السعودية في عام 2006 أن نسبة الوالدين الخريجين في العوائل ذات الثلاثة أفراد هي أكبر من تلك السائدة في العوائل ذات الأعداد ستة أفراد أو أكثر. ويتوقع استمرار اتجاه معدل المواليد بالانخفاض مع استمرار دخول المرأة في سوق العمل.

وبالتالي فإنه من التطورات التنموية التي عكستها تجربة دول المجلس هي التطور التعليمي والصحي الذي انعكس إيجاباً على انخفاض معدل المواليد، ومعدل الوفيات، وكذلك معدل الخصوبة. إلا أن تنامي الفئة العمرية الشابة، وحيث تعتبر دول المجلس ثاني أكبر كتلة من حيث الهرم العمري الشاب بعد أفريقيا جنوب الصحراء، (Rutkowsky, 2006)، وتأخر فترة الالتحاق في سوق العمل بالنسبة للمعالة المواطنة لغاية عمر 21 سنة كمتوسط (EIU, 2009) من شأنه أن يرفع من معدل الإعالة⁽⁴⁾ (نسبة السكان المعالين: أقل من 15 سنة وأكبر من 65، إلى السكان العاملين: 15 - 64 سنة). حيث وصلت هذه النسبة في عام 2008، في البحرين 41%، وفي الكويت 34%، وعمان 54%، وقطر 21%، والسعودية 56%، والإمارات 25% (UNDP-POGAR web site). إن التطورات التنموية وعلاقتها بالتطورات السكانية تتجسد، في أحد أشكالها، في التأثير على أنظمة وصناديق التقاعد. ففي ظل توقع استمرار التحول السكاني⁽⁵⁾ خلال ربع القرن القادم (تحسن في توقع الحياة الذي ارتفع كمتوسط لدول المجلس من 65 سنة في عام 1980 إلى 76 سنة في عام 2009 (WDI web site)، وانخفاض معدل الخصوبة، واتجاه معدل المواليد والوفيات للانخفاض، بررت ظاهرة عملية السكان المعمرين⁽⁶⁾. وذلك من حيث: التدفقات الداخلية المستديمة لأعمار السكان في سن العمل (15 - 65)، والتدفقات الخارجية

في سنة العمل إلى السن المعمّر، وما سينتج عن ذلك من اتجاه لزيادة معدلات إعالة السكان كبار السن. كل هذه التطورات قد تؤدي إلى قرب الوصول إلى حالة نمو معدل إعالة الكبار. ويعتقد البعض بأن دول مجلس التعاون يمكن أن تصل إلى مستويات هذا المعدل السائد في دول منظمة التعاون الأوروبي للتعاون والتنمية بحلول عام 2020 (Rutkowsky, 2006).

بالإضافة إلى ذلك، فقد أفرزت التجربة التنموية لدول المجلس، في مجال سوق العمل، نمطاً متحيزاً لتوظيف العمالة المواطنة لصالح القطاع العام، ونمطاً متحيزاً لتوظيف العمالة الوافدة في القطاع الخاص، بشكل عام. ويظهر ذلك من خلال الجدول رقم (2). حيث تتفاوت نسبة العاملين المواطنين في القطاع العام من أقل نسبة في قطر 42.1% إلى أعلى نسبة في السعودية 94.7% في عام 2008، يقابلها اتجاه عكسي في حالة العمالة الوافدة التي تتركز في القطاع الخاص وبنسب مرتفعة في جميع دول المجلس، لنفس العام. ويعكس ذلك سياسة استخدام التوظيف الحكومي كأداة لتوزيع الدخل لصالح الخريجين الجدد، وتفاوت المنافع والمزايا لصالح العاملين من المواطنين في القطاع العام، الأمر الذي يعمق من خصائص تجزئة أسواق العمل. فآليات العمل في القطاع الحكومي تختلف عن نظيراتها في القطاع الخاص من حيث: السلم الأجرى، والإجازات، ومواعيد العمل، واستمرار العمل، والمخصصات الاجتماعية ومنافع التقاعد. وقد ساهمت كل هذه الاختلافات في زيادة الفجوة الأجرية، بشكل ساهم في حاجز الأجور⁽⁷⁾، ذلك الحد الذي يقرر عنده، أو أعلى منه، العمال المواطنون في ما إذا كانوا مستعدين لعرض عملهم أو عدم عرضه، في حالة كون الأجر يقل عن ذلك الحد. (Fasano and Goyal, 2004)

جدول رقم (2) توزيع العمالة المواطنة والوافدة على القطاعين العام والخاص 2008

الدولة	عام		خاص	
	مواطنين	وافدون	مواطنين	وافدون
الإمارات	م.غ. 87.2	م.غ. 12.8	م.غ. 19.1	م.غ. 80.9
البحرين	م.غ. 94.7	م.غ. 5.3	م.غ. 19.7	م.غ. 80.3
السعودية	م.غ. 85.4	م.غ. 14.6	م.غ. 15.6	م.غ. 84.4
عمان	م.غ. 42.1	م.غ. 57.9	م.غ. 0.7	م.غ. 99.3
قطر	م.غ. 74.4	م.غ. 25.6	م.غ. 2.6	م.غ. 97.4
الكويت				

م.غ.: إحصاءات غير متوفرة
المصدر: محسوبة من: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2010.

وتتميز تجربة سوق العمل في دول المجلس بصعوبة تنقل العمل⁽⁸⁾ في دول المجلس عموماً بفعل قوانين الكفيل السائدة في القطاع الخاص، التي تربط حركة العاملين بهذا القطاع بعدد من الإجراءات المرتبطة بموافقة صاحب العمل في التنقل (Ibid.). (قامت البحرين مؤخراً بإلغاء هذا النظام). ويوضح الجدول رقم (3) أهم خصائص أسواق العمل في دول المجلس، والتي تعكس مدى مرونة هذه الأسواق.

جدول رقم (3) درجة مرونة أسواق العمل في عدد من دول المجلس

الإمارات	السعودية	عمان	الكويت	البحرين	
تعيين الوافدين في القطاع الحكومي فقط في حالة عدم وجود البديل من المواطنين.	توظيف المواطنين في القطاع الحكومي ونموذج تاشيري 85% للسعود.	أولوية للتوظيف المواطنين في القطاع الحكومي، ورغبة في زيادة التعيين في هذا القطاع لحصل إلى 95% في عام 2020.	القطاع الحكومي لتشغيل المواطنين.	أولوية لتوظيف المواطنين في القطاع الحكومي	سياسات الاحلال في القطاع الحكومي
وجود قيود	وجود قيود	وجود قيود	تقنين عدد سمات للدخول لغرض العمل حسب حاجة الدولة.	وجود قيود	حصص العمالة الوافدة
ضرورة زيادة حصة العمالة الوطنية في البنوك نسبة 4% سنويا لغاية تحقيق الهدف، وإجراءات أخرى.	ضرورة وصول نسبة العاملين في القطاع الخاص من المواطنين إلى 75% من قوة العمل، وحصة اجزؤهم إلى 51% على الأقل من إجمالي الاجزؤ. وزيادة حصة العمالة الوطنية بنسبة 5% سنويا في المنشآت التي يعمل بها 20 فاكتر لغاية الوصول إلى الهدف.	ضرورة الالتزام بقوانين حصوص التعيين للفرامة القطاع والا التعرض للفرامة وربط تعيين الوافد بتسهيل المواطن.	تحقيق قرار الحكومة الصادر في عام 2002، والمشار إليه اعلاه.	<ul style="list-style-type: none"> زيادة نسبة العمالة الوطنية بنسبة 5% سنويا حتى تصل النسبة إلى 50%. الترام المنشآت الجديدة ذات العمالة 10 فاكتر بتوظيف ما لا يقل عن 20% من العمالة الوطنية، مع زيادة النسبة 5% سنويا لغاية وصولها إلى 50% ضرورة توظيف المنشآت، التي توظف 10 فاقل، موقفا بحرينيا ما عدا المالك. 	تقنين استخدام العمالة الوافدة في مصاع مميثلة
رسم على أدوات جلب العمالة الوافدة.	رسم على أدوات جلب العمالة الوافدة.	فرض رسوم تعادل 7% من اجر العامل السنوي، على استخدام العامل الوافد، واستخدم عوائد الرسوم ولا تراعى المواظنة.	رسم على أدوات الدخول لغرض العمل، ورسم على استخدام العمالة للتفورة محليا.	رسم على أدوات دخول العمالة الوافدة. وفرض رسم على الشركات التي يعمل بها أكثر من 100 عامل ولا تقوم ببرامج تدريبية للعمالة الوطنية.	الرسم على استخدام العمالة الوافدة

ولابد من الإشارة هنا إلى أن أي جهد إصلاحي لأسواق العمل في دول المجلس، وفي ظل عرض العمل الوافد غير المحدود، سوف يكون محدود التأثير. حيث يلاحظ بأن نظام فرض حصص من العمالة المواطنة على الأنشطة المختلفة (أنظر الجدول رقم (3)) لا يترافق مع نظام للحد من تدفق العمالة الوافدة. حيث أن نظام الحصص المطلوب من الشركات إتباعه هو ذو صفة "تعاونية"، وليست "قسرية" (Fasano and Goyal, 2004). كما أنه من الضروري الإشارة إلى ضعف علاقة مخرجات النظام التعليمي باحتياجات أسواق العمل التنافسية. وكما يوضح الجدول رقم (4) فإن أغلبية خريجي الجامعات هم في مجال الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، الأمر الذي لا يتسق مع احتياجات تنوع مصادر الدخل القطاعية والتصديرية، التي تعتمد أساساً على خريجين ذوي مؤهلات فنية وعلمية حديثة ومرتبطة بالسلع والخدمات التنافسية. وينعكس هذا الأمر أيضاً في تواضع ترتيب الدول المعنية في الرقم القياسي لاقتصاد المعرفة ومكوناته، كما يظهر في الجدول رقم (5).

جدول رقم (4) توزيع خريجي الجامعات حسب التخصصات (%)
أوائل الألفية

الدولة	العلوم الاجتماعية والإنسانيات	الطب	الهندسة والتخصصات الفنية	أخرى
الإمارات	71.4	1.7	24.1	2.8
البحرين	60	7	21.0	12.0
السعودية	75.8	4.6	13.6	6.1
عمان	75.3	2.8	14.0	7.9
قطر	67.4	3.9	19.1	9.5

المصدر: مشار إليه في: Shochat, 2008.

جدول رقم (5) ترتيب دول مجلس التعاون حسب الرقم القياسي لاقتصاد المعرفة ومكوناته لعام 2009 (عدد الدول المشاركة 146)

الدولة	مرتبة الرقم القياسي الإجمالي	نظام الحوافز الاقتصادية	الابتكار	التعليم	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
	(1)	(2)	(3)	(4)	
قطر (44)	44	42	48	68	27
الإمارات (45)	45	47	46	78	21
البحرين (49)	49	48	80	60	40
الكويت (52)	52	51	70	76	46
سلطنة عمان (66)	66	40	71	86	76
السعودية (68)	68	58	86	80	52

- (1) حوافز تعريفية وغير تعريفية، وقواعد تنظيمية، ودور القانون.
- (2) البحث والتطوير، براءة الاختراع الممنوحة من مكتب الاختراع الأمريكي، الأوراق العلمية المنشورة في مجالات معتبرة عالمياً.
- (3) معدل التعلم للبالغين، المقيد في المدارس الثانوية والجامعة.
- (4) النفاذ للإنترنت والهاتف، والكمبيوتر.

المصدر: http://info.worldbank.org/etools/kam2/kam_page5.asp

ثالثاً: مصادر النمو الصناعي والتجربة التنموية

يعتبر الاهتمام بتنمية الأنشطة الصناعية التحويلية أحد البدائل المهمة لتنويع مصادر الدخل، وذلك لما تتمتع به هذه الأنشطة من أهمية في مجال خلق القيم المضافة الجديدة (عكس أغلبية الأنشطة الخدمية التي يعتبر الطلب عليها طلباً مشتقاً⁽⁹⁾ من الطلب على المنتجات السلعية)، بالإضافة إلى ارتباطها بإنتاج السلع والخدمات الصناعية القابلة للتصدير، والقابلة للاستيراد، وما يمثله ذلك من خلق لأسواق تصديرية تنافسية، وخفض للواردات الاستهلاكية والوسيطة والنهائية وبالتالي خفض للعجز، وتحويله إلى فائض لاحقاً، في ميزان المدفوعات. كما ترتبط هذه الأنشطة بالتحول التقني الذي يعتبر أحد المصادر المهمة المحددة للنمو الاقتصادي، شأنها في ذلك شأن رصيد رأس المال، وقوة العمل الصناعية. وتنبع أهمية هذه الأنشطة، أيضاً، من ارتباطها بالنشاط الزراعي استهلاكاً للمنتجات الزراعية كاستخدامات وسيطة، وإنتاجاً للمدخلات الوسيطة، والاستثمارية، المستخدمة في النشاط الزراعي. كما تعتبر الأنشطة الصناعية، محلاً لاستيعاب فائض العمالة الزراعية في مراحل التنمية الأولى، ومصدراً مهماً لتوليد الدخل، ومن ثم خلق وتعزيز الطلب المحلي على المنتجات المصنعة محلياً. لذا فإن خلق نمو صناعي مستدام يعتبر أحد أهم مقومات الحكم على مدى سلامة وتقييم الجهود التنموية، خاصة في الدول النامية. ولا تعتبر دول مجلس التعاون إستثناءً من هذا الدور للأنشطة الصناعية. فقد استهدفت أغلب خططها الاقتصادية تنويع مصادر الدخل، اعتماداً على الأنشطة الصناعية التحويلية (بدأ الاهتمام يتحول لاحقاً للأنشطة المالية وإصلاح الخلل السكاني وسوق العمل، علماً بأن الاهتمام بالأنشطة المالية وإصلاحات الخلل السكاني، وفي أسواق العمل يرتبط أساساً بمدى النجاح في تنمية الأنشطة الحقيقية).

ولتقييم تجربة دول مجلس التعاون في مجال النمو الصناعي يستخدم، هنا، نموذج شينري (Chenery, 1960) وبالاعتماد على بيانات دولة الكويت لعدم توفر البيانات اللازمة بالنسبة لبقية دول المجلس. يعتمد نموذج مصادر النمو على قواعد بيانات جدول المدخلات- المخرجات. ونظراً لعدم الإصدار الرسمي (لغاية الآن) لجدول المدخلات- المخرجات لدولة الكويت بعد عام 2000 فقد تم الاعتماد في تحديد مصادر النمو، ومدى تطورها عبر الزمن، على جدولي الأعوام 1978 و 2000. وتوضح الصياغة التالية مصادر النمو الصناعي.

$$\Delta L = R_1 (\Delta O + \Delta I) + R_1 (\Delta X) + (R_2 - R_1) S_2$$

حيث:

$$\Delta L = \text{التغير في الإنتاج المحلي.}$$

$$R_1 = \text{نسبة الإنتاج المحلي إلى العرض الكلي في سنة الأساس.}$$

$\Delta O =$ التغير في الطلب النهائي المحلي (إستثمار + إستهلاك نهائي).

$\Delta I =$ التغير في الطلب الوسيط.

$\Delta X =$ التغير في الصادرات.

$S_2 =$ العرض الكلي في سنة المقارنة.

$M+L=S$

$M =$ الواردات.

يشير الجزء الأول من الصياغة أعلاه $[R1(\Delta O-\Delta I)]$ إلى مصدر النمو الصناعي الذي يعزى إلى التغير في الطلب المحلي. ويشير الجزء الثاني $[R1(\Delta X)]$ إلى مصدر النمو الصناعي الذي يعزى إلى التغير في الصادرات. في حين يشير الجزء الثالث $[(R2-R1)S2]$ إلى مصدر النمو الصناعي الذي يعزى إلى إحلال الواردات (إستبدال ما كان يستورد بمنتجات محلية). وبتطبيق الصياغة أعلاه، المحسوبة على أساس نسبي، على الأنشطة الصناعية التحويلية في دولة الكويت لعامي 1978، جدول رقم (6)، و 2000، جدول رقم (7)، يتم الحصول على الأهمية النسبية لمصادر النمو الصناعي الثلاثة (صادرات، وطلب محلي، وإحلال واردات)، الجدول رقم (8).

جدول رقم (6) مكونات مصادر النمو الصناعي لعام 1978
دولة الكويت
(مليون دينار كويتي)

الصادرات (X)	المعرض الكلي			الواردات (M)	المحلي							
	المجموع (S)	الإنتاج المحلي	الواردات		المجموع (L)	الاستثمار	الإنتاج الاستهلاك نهائي	الاستهلاك وسيط	المجموع (O)	الاستثمار		الطلب النهائي
9.6	232.9	232.9	132.3	100.6	132.3		98.8	33.5	98.8		98.8	مواد غذائية ومشروبات وتبغ
28.4	306.6	306.6	137.7	168.9	137.7		123.7	14.0	123.7		123.7	المسوجات وتفصيل المنسوجات المنسوجة
13.6	109.1	109.1	61.3	47.8	61.3		23.0	28.6	23		23.0	الخشب ومنتجاته
1.2	38.3	38.3	25.2	13.1	25.2	9.7	6.3	18.9	16	9.7	6.3	الورق ومنتجاته والنشر
520.8	214.7	214.7	141.2	73.5	141.2		27.2	114.0	27.2		27.2	المنتجات التكرورية المكررة والمنتجات الكيماوية
7.2	164.9	164.9	100.0	64.9	100.0		10.3	89.7	10.3		10.3	المنتجات التعدينية غير المعدنية
8.0	152.9	152.9	77.0	75.9	77.0		0.4	25.5	0.4		0.4	المنتجات المعدنية الأساسية
85.1	1240.5	1240.5	589.0	651.5	589.0	51.1	169.5	100.5	220.6	51.1	169.5	المنتجات المعدنية المصنعة
5.2	189.6	189.6	94.1	95.5	94.1	319.0	62.6	31.5	381.6	319.0	62.6	صناعات تحويلية أخرى

المصدر: معسوب من: الإدارة المركزية للإحصاء، جدول المدخلات- المخرجات لعام 1978، وزارة التخطيط، دولة الكويت.

جدول رقم (7) مكونات مصادر النمو الصناعي لعام 2000
دولة الكويت
(مليون دينار كويتي)

الصادرات (X)	العرض الكلي			الواردات (M)			الإنفاق المحلي						المطالب النهائي المحلي			ملاحظات
	المجموع (S)	الواردات	الإنتاج الطني	المجموع (L)	استثمار	الإنفاق النهائي	استهلاك وسيط	المجموع (O)	استثمار	الطلب النهائي	استهلاك النهائي	المجموع (O)	استثمار	الطلب النهائي		
14.2	398.2	120.5	277.7	120.5	277.7	191.5	86.2	191.5		191.5				191.5	مواد غذائية ومشروبات وتبغ والنسوجات وتفصيل اللباس	
12.3	439.9	186.8	253.1	186.8	253.1	214.8	11.3	214.8		214.8				214.8	الخشب ومنتجاته	
0.2	83.8	25.5	58.3	25.5	58.3	39.7	17.8	40.5		39.7				0.8	الورق ومنتجاته والنشر	
9.8	160.4	55.4	104.9	55.4	104.9	36.0	68.9	36.0		36.0				36.0	المنتجات البترولية المكررة والمنتجات الكيميائية	
1772.5	368.5	35.2	333.3	35.2	333.3	210.4	122.9	210.4		210.4				210.4	غير المعدنية المنتجات المعدنية الاساسية	
11.4	120.6	120.6	245.5	120.6	245.5	65.8	179.7	65.8		65.8				65.8	المنتجات المعدنية الاساسية*	
22.5	172.1	172.1	81.0	172.1	81.0		81.0								المنتجات المعدنية الاصلاحية*	
5.1	67.1	66.1	1.0	66.1	1.0		1.0	70.6		70.6				70.6	صناعات تحويلية اخرى	

* يظهر صف "المنتجات المعدنية المصنعة" بجدول عام 2000 بخلايا صفيرية.
المصدر: محسوب من: الإدارة المركزية للإحصاء، جدول المدخلات- المخرجات لعام 2001، المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، دولة الكويت.

جدول رقم (8) الأهمية النسبية لمصادر النمو الصناعية الثلاث

حسب الأنشطة الصناعية التحويلية 1978-2000 (%)

إحلال واردات	صادرات	طلب محلي	السلع
37.7	1.9	60.4	مواد غذائية ومشروبات وتبغ
46.8	-11.8	65	المنسوجات وتفصيل الملابس
120.4	-40.8	20.4	الخشب ومنتجاته
-135.1	25.7	209.4	الورق ومنتجاته والنشر
8.7	79.2	12.1	المنتجات البترولية المكررة والمنتجات الكيماوية
20.5	2.3	77.2	المنتجات التعدينية غير المعدنية
76.3	4.9	18.8	المنتجات المعدنية الأساسية
-16.3	-0.2	-83.5	صناعات تحويلية أخرى

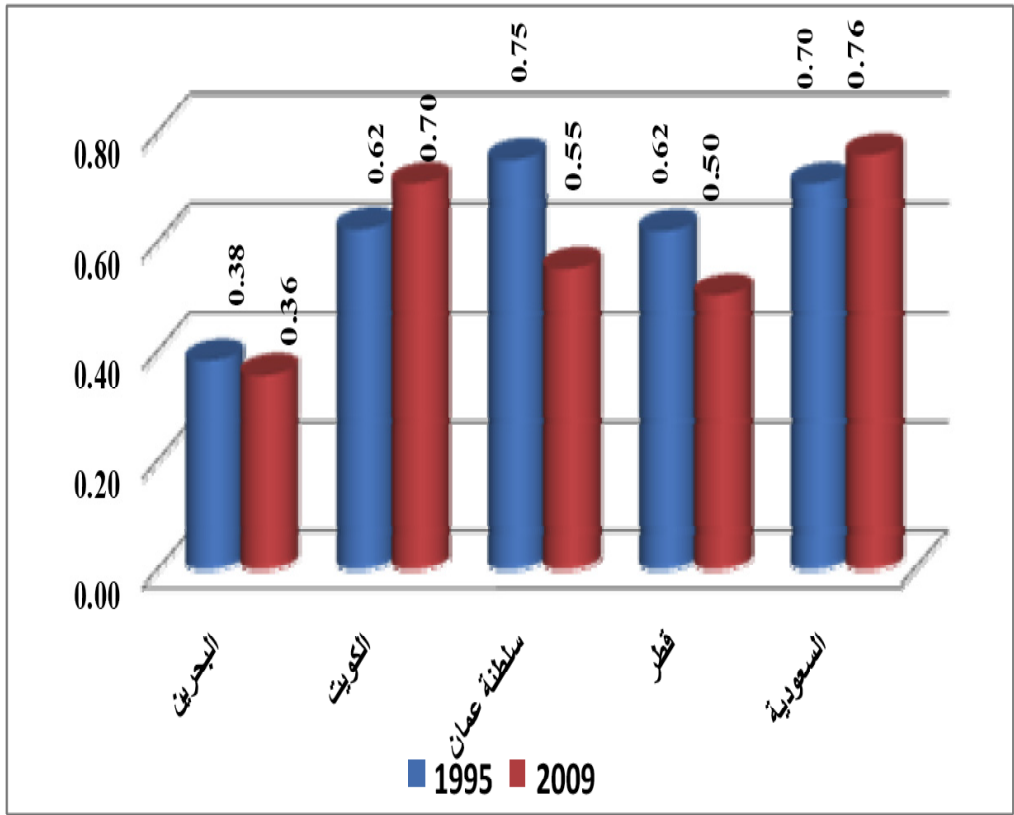
علماً بأن مساهمة مصدر صناعي معين قد تأخذ قيمة سالبة. ففي حالة كون مساهمة الصادرات، أو الطلب المحلي سالبة، فذلك يعني إنخفاضاً مطلقاً في الصادرات، أو الطلب المحلي، خلال الفترة محل التحليل. أما في حالة كون مصدر إحلال الواردات ذو قيمة سالبة، فذلك يشير إلى أن معامل الاكتفاء الذاتي للفترة الثانية أقل من نظيره للفترة الأولى (R1). ويشير الاكتفاء الذاتي إلى نسبة الإنتاج المحلي إلى العرض الكلي.

وإذا ما تم استثناء المنتجات البترولية، فإن مصدر النمو يتجسد بشكل أساسي في الصادرات والمنتجات التعدينية غير المعدنية، حيث يتجسد مصدر النمو أساساً بالطلب المحلي، فإن مصادر نمو الأنشطة الصناعية التحويلية الأخرى تتجسد في إحلال الواردات. الأمر الذي يشير إلى أن التنمية الصناعية في دولة الكويت لم تتمكن (ماعداء في حالة المنتجات البترولية) من فتح أسواق للصادرات كمرحلة ثانية لما تقتضيه سياسة إحلال الواردات (تبدأ بالسوق المحلي ثم تنتقل للسوق الخارجي مع الانتهاء من مرحلة التعليم من خلال الممارسة⁽¹⁰⁾. وتعتبر هذه من أهم المشاكل التطبيقية المرتبطة مع سياسة إحلال الواردات في أغلب الدول النامية، التي تقود أساساً إلى ضعف الإدارة الاقتصادية وغياب المشروع الاقتصادي، وليس إلى سياسة إحلال الواردات بحد ذاتها.

ويعزز تواضع الأداء التصديري غير النفطي نتائج قيم مؤشر تركيز الصادرات الخاص بدول المجلس (تتراوح قيمة المؤشر بين 0-1، وتشير القيمة الأكبر لشدة التركيز). وبمقارنة قيم هذا المؤشر بين عامي 1995 و 2009، يلاحظ أن كل دول المجلس قد شهدت قيماً تفوق 0.5، ما عدا مملكة البحرين. الأمر الذي يوحي بتواضع جهود تنويع مصادر الدخل من خلال تنويع الصادرات، وبالتالي استمرار تعرض دول المجلس لظاهرة صعوبة التأقلم مع الصدمات الخارجية المترتبة أساساً في تقلبات حصص

الإنتاج والأسعار النفطية، (أنظر الشكل رقم (1)). أما في ما يخص جهود دول المجلس في تنويع مصادر الدخل قطاعياً، فيشير الشكل رقم (2) إلى الخط الأزرق الذي يمثل متوسط أداء دول المجلس في التنويع القطاعي (صناعات تحويلية، ومنتجات إستخراجية: نفط وغاز أساساً (السلع)، والسياحة، والتمويل). في حين تشير الخطوط المنقطه الحمراء إلى مساهمة كل قطاع من هذه القطاعات الأربعة في جهود التنويع القطاعي، لعام 2007.

شكل رقم (1) مؤشر تركيز الصادرات لدول مجلس التعاون
للفترة 1995 - 2009

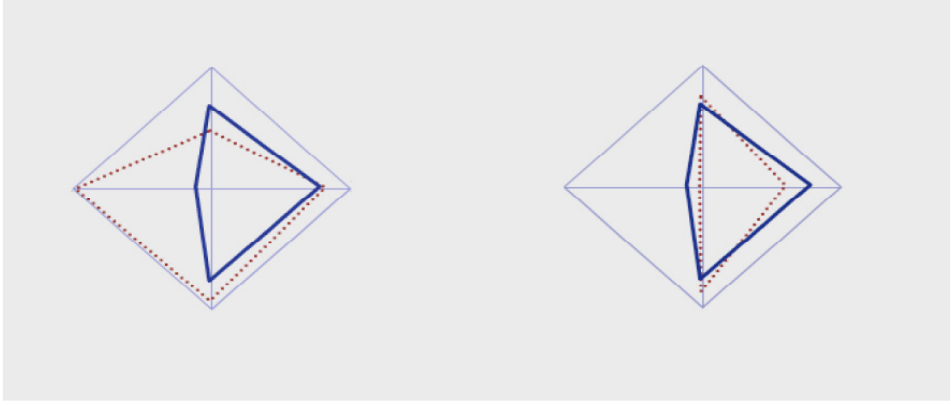


المصدر: UNCTAD website.

شكل رقم (2) التنوع القطاعي

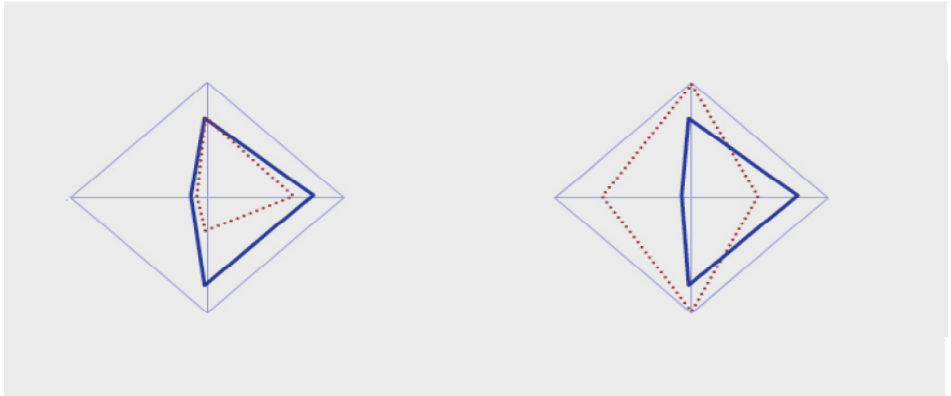
البحرين

الكويت



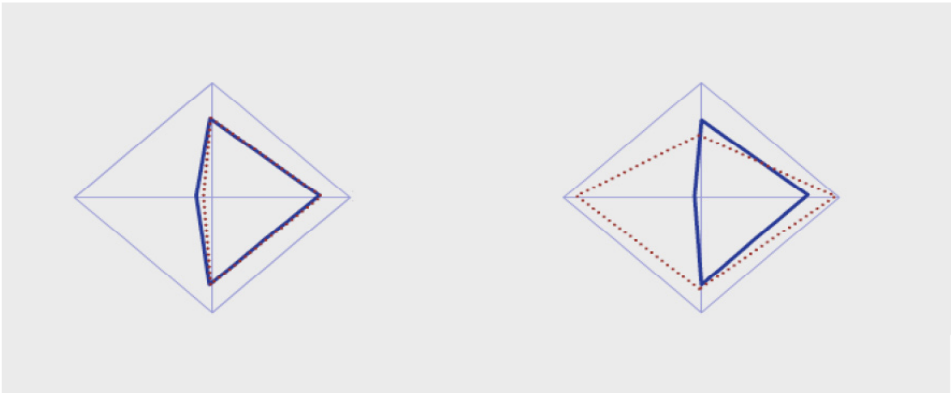
عمان

قطر



السعودية

الإمارات



وقد تم الاعتماد على مؤشر عدد السائحين مقابل كل مواطن في مجال التنوع اعتماداً على السياحة، ومؤشر نسبة الدخل المتولد من النفط والغاز إلى الناتج المحلي الإجمالي في مجال التنوع اعتماداً على السلع، ومؤشر التنوع بالاعتماد على رسملة السوق (قيم الأسهم المتداولة) إلى الناتج المحلي الإجمالي في مجال التنوع اعتماداً على التمويل، ومؤشر حصة الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في مجال التنوع اعتماداً على الصناعة التحويلية. وتوضح نتائج الشكل رقم (2) أن مملكة البحرين تعتمد بالأساس على قطاعي التمويل والسياحة بهدف التنوع، ثم الصناعة التحويلية. أما دولة الإمارات فإنها تعتمد قطاعياً على المراكز المالية، ومنتجات المناطق الحرة المصنعة، مع اعتماد دولة الكويت على السلع، والمملكة العربية السعودية على التصنيع مع توجهات لإنشاء مركز مالي (منطقة الأمير عبدالله المالية)، وأخيراً، تعتمد دولة قطر على قطاع السلع (الغاز الطبيعي أساساً).

ومن المهم الإشارة هنا إلى أنه لا زال لدى دول مجلس التعاون مجال لاستخدام السياسة التجارية كأداة لدعم التنوع، من خلال استخدام الحماية الجمركية، بشكل لا يتضارب مع التزاماتها ضمن منظمة التجارة العالمية. حيث أن معدلات التعريفية المربوطة⁽¹¹⁾ لازالت أكبر من معدلات التعريفية الخاصة بالدولة الأولى بالرعاية⁽¹²⁾. وكما يتضح ذلك من الجدول رقم (9).

جدول رقم (9) التعريفية الجمركية في دول مجلس التعاون

حسب مجموعات السلع، 2009

(%)

متوسط التعريفية الجمركية البسيط						الدولة
السلع غير الزراعية		السلع الزراعية		على كافة السلع		
تعريفية الدولة الأولى بالرعاية المطبقة	التعريفية المربوطة	تعريفية الدولة الأولى بالرعاية المطبقة	التعريفية المربوطة	تعريفية الدولة الأولى بالرعاية المطبقة	التعريفية المربوطة	
4.7	12.6	0	6.8	4.9	14.3	الإمارات
4.7	33.5	0	8.0	5.2	34.4	البحرين
4.7	10.5	0.1	5.9	4.8	11.2	السعودية
4.7	11.6	0	12.2	5.7	13.7	عمان
4.6	14.5	0	8.0	5.1	15.9	قطر
4.7	100.0	1.2	7.7	4.7	100.0	الكويت

المصدر: مجمعة من: (WTO, et. al (2010).

رابعاً: أداء التنمية البشرية

يعتبر الرقم القياسي للتنمية البشرية، الوارد في تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للإتماء الاقتصادي، من أهم الأرقام المتداولة لتقييم أداء الدول تعليمياً وصحياً ومتوسط دخل الفرد، من خلال رقم مركب يجمع هذه المؤشرات الثلاثة. ووفقاً لتقييم هذا الرقم، فقد أظهرت جميع دول المجلس "تنمية بشرية متوسطة" لعام 1980، (لغاية عام 2010 كان الرقم القياسي مقسماً إلى ثلاث فئات: تنمية بشرية مرتفعة تقيم لقيم الرقم الأكبر من 0.8، وتنمية بشرية متوسطة لقيم الرقم ما بين 0.5 - 0.799، وتنمية بشرية منخفضة لقيم الرقم لأقل من 0.5). واستمر هذا التصنيف لعام 2000. أما تصنيف الرقم لعام 2010، فقد أظهر ثلاث دول أعضاء من دول المجلس (الإمارات، وقطر، والبحرين) ضمن فئة "تنمية بشرية مرتفعة جداً"، ودولتين (الكويت، والسعودية) ضمن فئة "تنمية بشرية مرتفعة". (بدءً من عام 2010، يقسم تصنيف الرقم القياسي للتنمية البشرية إلى أربعة أقسام: الربع الأول: تنمية بشرية مرتفعة جداً، والربع الثاني: تنمية بشرية مرتفعة، والربع الثالث: تنمية بشرية متوسطة، والربع الرابع: تنمية بشرية منخفضة) (UNDP web site). الأمر الذي يعكس تطوراً ملحوظاً على مستوى الرقم القياسي الإجمالي للتنمية البشرية ما بين عامي 1980 و 2010.

الإ أنه يلاحظ أن أداء المؤشرات التعليمية، أحد مكونات الرقم القياسي الإجمالي للتنمية البشرية، لم ترتفع، رغم ارتفاع متوسط دخل الفرد (الذي وصل في عام 2009 إلى 69754 دولار في قطر، و 54260 دولار في الكويت، و 50070 للإمارات، و 26021 للبحرين، و 16207 لعمان، و 14799 للسعودية. مقارنة ب 34122 دولار لقطر، و 29182 دولار للإمارات، و 20828 للكويت، و 17108 دولار للسعودية، و 8855 دولار للبحرين، و 5038 دولار لعمان، لعام 1980، WDI web site). وذلك مقارنة بمجموعة دول الدخل المتوسط الأعلى (حسب تصنيف البنك الدولي)، كما هو موضح في الجدول رقم (10). أما في ما يخص مقارنة الأداء التعليمي لمجموعة الدول المتوسطة الأقل دخلاً مع مجموعة دول المجلس فيلاحظ أن أداء دول المجلس أفضل في حالة عدد سنوات التمدرس المتوقعة (عدد السنوات التي يمكن أن يتوقعها التلميذ، عند سن الدخول للمدرسة، الحصول عليها في حالة استمرار نفس النمط الخاص بالأعمار المطلوبة لكل مرحلة تعليمية خلال عمر التلميذ). إلا أن أداء مجموعة دول المجلس تعتبر متساوية تقريباً في حالة متوسط عدد سنوات التمدرس (متوسط عدد سنوات التعليم التي يتمتع بها السكان ممن هم بعمر 25 سنة وأكثر خلال حياتهم، وبالاعتماد على النمط العمري السائد المطلوب لكل مرحلة تعليمية). أما في ما يتعلق بالمؤشر الصحي الخاص بتوقع الحياة، فيلاحظ تطور مجموعة دول المجلس مقارنة بدول الدخل المتوسط الأعلى، والأقل.

جدول رقم (10) مقارنة أداء مؤشرات تعليمية وصحية لمجموعة دول مجلس التعاون
مع مجموعات دخلية متوسطة مرتفعة ومنخفضة الدخل
2010-1980

توقع الحياة				متوسط عدد سنوات التمدرس				عدد سنوات التمدرس المتوقعة				المؤشر
2010	2000	1990	1980	2010	2000	1990	1980	2010	2000	1990	1980	
72.024	70.124	68.966	66.298	8.875	7.919	6.587	5.171	13.670	12.776	11.662	10.777	مجموعة الدول متوسطة الدخل المرتفع (45 دولة)
67.280	64.841	62.439	58.812	6.865	6.046	5.016	3.927	11.050	9.951	8.818	8.352	مجموعة الدول متوسطة الدخل المنخفض (54 دولة)
76.167	74.167	70.950	65.400	7.960	6.880	5.340	4.020	12.610	12.017	10.633	8.217	مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (6 دول)

المصدر: محتسبة من: United Nations Development Programme.

خامساً: استنتاجات

رغم التطور الذي شهدته كافة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال النمو الاقتصادي، إلا أن هذا التطور ظل محدوداً في مجال إصلاح الخلل السكاني، وخلل أسواق العمل، وخلل تنوع مصادر الدخل وخلل التركيز في الصادرات، وذلك مع تطور نسبي في حالة الإمارات بفعل دور المنتجات التصديرية في المناطق الحرة، ودور إعادة التصدير. إن إصلاح الخلل السكاني في دول المجلس يتطلب معالجة مصدر الخلل الرئيسي المتجسد في سياسة العمالة القائمة على العرض غير المحدود في العمالة الوافدة. حيث أن إتباع أية سياسة لفرض نظام الحصص، الخاص بتوظيف العمالة المواطنة، ستظل قاصرة من دون الحد من العرض المذكور. كما يرتبط إصلاح خلل سوق العمل أساساً في إصلاح مخرجات النظام التعليمي القائم على غلبة التخصصات الإنسانية والاجتماعية، الأمر الذي لا يخدم احتياجات خلق أنشطة إنتاجية حقيقية، سواء القابلة للتجارة أو غير القابلة للتجارة، تحتاج إلى قوة عمل ماهرة تعتمد على التخصصات الهندسية والعلمية والفنية. كما أن إصلاح أي من مصادر الاختلالات أعلاه لا يمكن أن يتم من دون تصوّر، أو مشروع مستقبلي يحدد مسارات التنمية وقيودها محلياً أو إقليمياً ودولياً.

سادساً: ملخص المناقشات

تطرقنا المناقشات إلى العديد من الملاحظات والاستفسارات. فقد تمت الإشارة إلى ضرورة إعطاء الأولوية للخدمات، بدلاً من التصنيع، كأحد مصادر التنوع. إلا أنه يجب التنبيه هنا إلى أن أغلب الخدمات هي خدمات مشتقة من الأنشطة الحقيقية الزراعية والصناعية، بعبارة أخرى، هي

عبارة عن طلب مشتق. كما تم التطرق إلى مدى الاهتمام بالبحث والتطوير ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المجال. وكانت الإجابة بأن البحث والتطوير لا يعمل في فراغ بل يحتاج إلى شروط مسبقة، لعل من أهمها نظام تعليمي متطور ومنفتح، ونظام قيم ملائمة للابتكار والتطوير. بالإضافة إلى ضرورة وجود رؤية ومشروع تنموي يتم تغذيته من خلال سياسة واضحة للبحث والتطوير. وتم التطرق هنا إلى مشروع الكيان الصهيوني الذي قام باستضافة الآلاف من العلماء السوفيت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي ساهم لاحقاً في تعزيز مساهمة البحث والتطوير في خلق قيم مضافة (ناتج محلي إجمالي) قدرت بحوالي (6) مليارات دولار، وهو ما يعادل عوائد مصر من قناة السويس والسياحة والبتترول في عام 1990. كما ساهمت هذه السياسة في جعل نسبة أبحاث الكيان الصهيوني تمثل حوالي (4%) من أبحاث العالم. وعرضت المناقشات إلى ضرورة توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مشروعات ذات ترابط قوي بالأنشطة المحلية بهدف المساعدة في تنويع مصادر الدخل، ونشر مستويات الإنتاجية الأجنبية محلياً. وقد ركزت المناقشات على أن كل الاعتبارات الجزئية والقطاعية الكلية لا يمكن أن تتم بدون غياب مشروع ورؤية تنموية اقتصادية واجتماعية واضحة تحكم عمل الاقتصادات الخليجية العربية، والدول النامية عموماً، خلال العقود القادمة.

الهوامش

- (1) Unrequited .
- (2) Rentier Multiplier .
- (3) Keynesian Multiplier .
- (4) Dependency Ratio .
- (5) Demographic Transition .
- (6) Aging Process .
- (7) Reservation Wages .
- (8) Labour Mobility .
- (9) Derived Demand .
- (10) Learning by Doing .
- (11) Binding Tariff.
- (12) Most Favoured Nation (MFN) .

المراجع العربية

الإدارة المركزية للإحصاء، جدول المدخلات- المخرجات لعام 1978، وزارة التخطيط، دولة الكويت.
الإدارة المركزية للإحصاء، جدول المدخلات- المخرجات لعام 2001، المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، دولة الكويت.

بنك الكويت المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، ديسمبر.

صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام، موقع الصندوق، أبو ظبي.

صندوق النقد العربي، وآخرون، 2001، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي.

مؤسسة النقد السعودي، 2010، التقرير السنوي السادس والأربعون، الرياض.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2010، النشرة الإحصائية، العدد الثامن عشر، الرياض.

المراجع الانجليزية

- Beblawi, H, and G. Lucinni, 1987, The Rentier State, Croom Helm, London.
- Chenery, H., 1960, Patterns of Industrial Growth, American Economic Review, Vol. 50, No. 4.
- Economic Intelligence Unit (EIU), 2009, The GCC in 2020: The Gulf and Its People, September.
- European Central Bank, 2008, The Gulf Cooperation Councils Countries: Economic Structures, Recent Developments, and Role in The Global Economy, Occasional Paper Series, No. 92/ July.
- Fasano, U. and R. Goyal, 2004, Emerging Strains in GCC Labor Markets, International Monetary Fund (IMF) Working Paper WP/04/71, Washington DC, April.
- International Monetary Fund (IMF), 2005, Kuwait: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report No. 05/234, July.
- International Monetary Fund (IMF), 2008, The GCC Monetary Union, Choice of the Exchange Rate Regime, August, 28).
- International Monetary Fund (IMF), 2010, United Arab Emirates: 2009 Article IV Consultation, Staff Report, IMF Country Report No. 10/42, February.
- International Monetary Fund (IMF), 2011, Kuwait: 2010 Article IV Consultation, Staff Report, IMF Country Report No. 10/236, July.
- International Monetary Fund (IMF), 2011, Qatar: 2010 Article IV Consultation, Staff Report, IMF Country Report No. 11/64, March.
- Kubrusi, A., 1984, Oil, Industrialization & Development in the Arab Gulf States, Croom Helm, London.
- Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), 2009, Annual Statistical Bulletin.
- Rutkowsky, M., 2006, Demographic Changes and their Effects on Pension Funds and Social Security in GCC Countries, The World Bank, Lecture Delivered at Bahrain, September.
- Shochat, S., 2008, Diversification and Reform, The Gulf Cooperation Council Economies, Study conducted with the support of the Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences, February.

The Economist Intelligence Unit (EIU), 2009, The GCC in 2020: The Gulf and its People, September.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) website.

United Nations Development Programme (UNDP), Program on Governance in the Arab World (POGAR) <<http://www.undp-pogar.org>>.

United Nations Development Programme, Human Development Report web site.

The World Bank, Knowledge Economy Index, http://info.worldbank.org/etools/kam2/kam_page5.asp

World Development Indicators (WDI) web site

WTO, 2010, World Tariff Portfolio, WTO Secretariat, Switzerland.

صدر عن هذه السلسلة :

- 1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز
- 2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)
- 3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين
- 4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهال ، د. عماد الامام
- 5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع
- 6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي
- 7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع
- 8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي
- 9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الامام
- 10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي
- 11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد انس الزرقا
- 12 - دور التجارة العربية البيئية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر
- 13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي
- 14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
اعداد : أ. عامر التميمي ، تحرير : د. مصطفى بابكر

- 15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
إعداد: أ.د. ماجد خشبة ، تحرير: د. عدنان وديع
- 16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير: د. أحمد طلفاح
- 17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً : إشارة لحالة العراق
إعداد: د . أحمد الكواز
- 18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م . جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د . علي عبد القادر علي ، تحرير: د. رياض بن جليلي
- 20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د . أحمد الكواز
- 21 - مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د . أحمد الكواز
- 22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية
إعداد: د .علي عبد القادر
- 23 - العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية
إعداد: د .محمد عدنان وديع
- 24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات
إعداد: د .محمد نعمان نوفل
- 25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية
إعداد: د .رياض بن جليلي
- 26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت
إعداد: د .بلد قاسم العباس
- 27 - الديمقراطية والتنمية في الدول العربية
إعداد: د .علي عبد القادر علي
- 28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص
إعداد: د .أحمد الكواز

- 29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية
إعداد: أ. منى بسيسو
- 30 - الإصلاح الضريبي في دولة الكويت
إعداد: د. عباس المجرن
- 31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟
إعداد: د. وشاح رزاق
- 32 - الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على دول الخليج
إعداد: د. وشاح رزاق
د. إبراهيم أونور
د. وليد عبد موله
- 33 - استخدام العوائد النفطية
إعداد: د. محمد إبراهيم السقا
- 34 - السوق الخليجية المشتركة
إعداد: د. أحمد الكواز
- 35 - الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية
إعداد: د. علي عبد القادر علي
- 36 - الضرائب، هبة الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون
إعداد: د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق
- 37 - اندماج إقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية
إعداد: د. أحمد الكواز
- 38 - التجارة البينية الخليجية
إعداد: د. وليد عبد موله
- 39 - تطوير الأسواق المالية التقييم والتقلب اعتبارات خاصة بالأسواق الناشئة
إعداد: أ. آلان بيفاني

Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box: 5834 Safat 13059 - State of Kuwait

Tel: (965) 24843130 - 24844061 - 24848754

Fax: 24842935



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب: 5834 الصفاة 13059 دولة الكويت

هاتف: 24848754 - 24844061 - 24843130 (965)

فاكس: 24842935

E-mail: api@api.org.kw

web site: [http// www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)